شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك.(مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2 - 1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر	4
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية	6
بيان التدفقات النقدية	7
إيضاحات حول البيانات المالية	24 – 8

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت +965 22961000
ف +965 22412761

www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك.(مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2018، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الاخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

شركة RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM
إن كل عضو في شبكة RSM هو شركة محاسبة واستشارات لها وضعها القانوني المستقل. إن شبكة RSM ليست بذاتها كيان قانوني مستقل.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، قمنا بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الشركة.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

لقد قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، وحيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية مع تقرير مجلس الإدارة للشركة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وإن البيانات المالية تتضمن جميع متطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

علاوة على ذلك، وحسب ما ورد إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد الى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
6 فبراير 2019

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك.(مقفلة)
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــودات	إيضاح	2018	2017
الموجودات المتداولة:			
نقد ونقد معادل	3	**2,482,993**	3,212,636
ودائع لأجل	4	**50,938**	50,000
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	5	**198,284**	173,692
مجموع الموجودات المتداولة		**2,732,215**	3,436,328
الموجودات غير المتداولة:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الأخر	6	**10,497,752**	-
موجودات مالية متاحة للبيع	7	**-**	9,645,863
ممتلكات ومعدات	8	**58,674**	66,683
مجموع الموجودات غير المتداولة		**10,556,426**	9,712,546
مجموع الموجودات		**13,288,641**	13,148,874
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	9	**68,236**	117,974
مجموع المطلوبات المتداولة		**68,236**	117,974
المطلوبات غير المتداولة:			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	10	**302,114**	240,837
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**302,114**	240,837
مجموع المطلوبات		**370,350**	358,811
حقوق الملكية:			
رأس المال	11	**10,300,000**	10,000,000
إحتياطي إجباري	12	**1,176,746**	1,142,681
إحتياطي اختياري	13	**200,289**	200,289
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة		**(612)**	48
أرباح مرحلة		**1,241,868**	1,447,045
مجموع حقوق الملكية		**12,918,291**	12,790,063
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**13,288,641**	13,148,874

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءا من البيانات المالية.

الشيخ أحمد دعيج جابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك.(مقفلة)
بيان الأرباح أو الخسائر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
إيرادات عمولات من التداول في بورصة الكويت		**991,864**	1,695,639
إيرادات عمولات من التداول في الأسواق العربية والعالمية		**2,776**	6,640
عمولات إلى بورصة الكويت		**(297,559)**	(508,692)
صافي إيرادات العمولات		**697,081**	1,193,587
مصاريف عمومية وإدارية	14	**(874,361)**	(927,516)
خسارة انخفاض في قيمة موجودات مالية (أدوات دين) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (خسائر الإئتمان المتوقعة)	6	**(1,636)**	-
(خسائر) أرباح من العمليات		**(178,916)**	266,071
خسارة محققة من بيع موجودات مالية (أدوات الدين) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		**(69,769)**	-
ربح محقق من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		**-**	133,984
إيرادات فوائد		**578,547**	658,798
إيرادات أخرى	15	**10,786**	7,243
ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**340,648**	1,066,096
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(3,066)**	(9,595)
حصة الزكاة		**(4,348)**	(11,496)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	21	**-**	(27,500)
صافي ربح السنة		**333,234**	1,017,505

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءا من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك.(مقفلة)
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2017	2018	
1,017,505	**333,234**	صافي ربح السنة
		الدخل الشامل الأخر (الخسارة الشاملة الأخرى):
		بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أوالخسائر
-	**(612)**	التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية (أدوات الدين) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
48	**-**	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع
-	**40,782**	عكس بيع موجودات مالية (أدوات الدين) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(125,002)	**-**	عكس بيع موجودات مالية متاحة للبيع
		بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر
-	**144**	التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية (حقوق ملكية) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(124,954)	**40,314**	**الدخل الشامل الأخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة**
892,551	**373,548**	**مجموع الدخل الشامل للسنة**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءا من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك.(مقفلة)
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	إحتياطي إجباري	إحتياطي اختياري	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	أرباح مرحلة	المجمـوع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016	10,000,000	1,036,071	200,289	125,002	536,150	11,897,512
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(124,954)	1,017,505	892,551
المحول للاحتياطي الإجباري	-	106,610	-	-	(106,610)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	10,000,000	1,142,681	200,289	48	1,447,045	12,790,063
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) (إيضاح 2.ج)	-	-	-	(40,782)	(4,538)	(45,320)
الرصيد المعاد إدراجة كما في 1 يناير 2018	10,000,000	1,142,681	200,289	(40,734)	1,442,507	12,744,743
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	40,314	333,234	373,548
اسهم منحة (إيضاح 21)	300,000	-	-	-	(300,000)	-
توزيعات نقدية (إيضاح 21)	-	-	-	-	(200,000)	(200,000)
المحول للاحتياطي الإجباري	-	34,065	-	-	(34,065)	-
محول إلى أرباح مرحلة من بيع موجودات مالية (أدوات حقوق ملكية) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(192)	192	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	**10,300,000**	**1,176,746**	**200,289**	**(612)**	**1,241,868**	**12,918,291**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءا من البيانات المالية.

شركة التجاري للوساطة المالية - ش.م.ك.(مقفلة)
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2018	2017
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :			
ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**340,648**	1,066,096
تسويات :			
استهلاكات		**21,655**	31,448
خسارة انخفاض في قيمة موجودات مالية (أدوات دين) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (خسائر الإئتمان المتوقعة)		**1,636**	-
ربح محقق من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		**-**	(133,984)
خسارة محققة من بيع موجودات مالية (أدوات دين) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		**69,769**	-
إيرادات فوائد		**(578,547)**	(658,798)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**71,928**	94,964
مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة		**(3,299)**	(3,256)
ربح من بيع ممتلكات ومعدات		**(108)**	-
		(76,318)	396,470
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		**(33,537)**	50,785
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		**(8,561)**	(26,914)
النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات		**(118,416)**	420,341
المدفوع لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(9,595)**	(79)
حصة الزكاة المدفوعة		**(11,496)**	-
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة		**(7,352)**	(10,892)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة		**(27,500)**	-
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية		**(174,359)**	409,370
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :			
ودائع لأجل		**(938)**	500,001
شراء موجودات مالية متاحة للبيع		**-**	(6,259,194)
شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		**(10,500,000)**	-
المحصل من بيع موجودات مالية متاحة للبيع		**-**	383,984
المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		**9,691,250**	-
شراء ممتلكات ومعدات		**(18,760)**	(29,387)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		**5,222**	-
إيرادات فوائد مستلمة		**467,942**	611,792
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(355,284)**	(4,792,804)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :			
صافي الحركة في حساب بنكي مقيد		**(175,411)**	(423,556)
توزيعات مدفوعة		**(200,000)**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(375,411)**	(423,556)
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(905,054)**	(4,806,990)
نقد ونقد معادل في بداية السنة		**2,789,080**	7,596,070
نقد ونقد معادل في نهاية السنة	3	**1,884,026**	2,789,080

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (21) تشكل جزءا من البيانات المالية.

1 - التأسيس والنشاط

تأسست شركة التجاري للوساطة المالية (الشركة) كشركة مساهمة كويتية مقفلة موثقة لدى وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بموجب عقد تأسيس ونظام أساسي رقم 1482/ جلد 3 بتاريخ 2 ديسمبر 1984 وآخر تعديلاتهما بتاريخ 22 أبريل 2018 والمؤشر عليها في السجل التجاري تحت رقم 38920 لدى وزارة التجارة والصناعة.

إن أنشطة الشركة الأساسية هي:
- القيام بأعمال الوساطة في الأوراق المالية المقبول تداولها في بورصة الكويت والأسواق العربية والعالمية كافة.
- استثمار أموالها (والتي لا تزيد عن نصف مجموع رأس مالها واحتياطياتها) في أسهم استثمار طويل الأمد بشرط الحصول مسبقاً على تصريح بذلك من الجهات الرقابية وأيضا للشركة حق الاستثمار في بيع وشراء العقارات.
- البيع والشراء والاكتتاب في الصكوك والسندات.

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب.: 25879، الصفاة، 13119 – دولة الكويت.

إن الشركة تابعة للبنك التجاري الكويتي – ش.م.ك.ع. ("الشركة الأم").

إن إجمالي عدد موظفي الشركة كما في 31 ديسمبر 2018 هو 47 موظف (2017 – 40 موظف).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 6 فبراير 2019 وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمي الشركة لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ - أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تدرج بالقيمة العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ن).

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2018:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية

يحل هذا المعيار، الذي يبدأ سريانه اعتباراً من أو بعد 1 يناير 2018، محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كيفية تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويشمل نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة لغرض احتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية والمتطلبات العامة الجديدة لمحاسبة التحوط. كما سوف تظل الإرشادات حول تحقق أو عدم تحقق الأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بدون تغيير. يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم (2 ج) حول أثر التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحدد إطاراً وشاملاً لكيفية وتوقيت الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير والتفسيرات التالية عند تطبيقه:
- معيار المحاسبة الدولي (18) – الإيرادات.
- معيار المحاسبة الدولي (11) – عقود الإنشاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (15) – اتفاقيات بناء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (18) – الموجودات المحولة من العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

يسري هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى مثل معيار المحاسبة الدولي (17). كما توفر متطلباته نموذجاً للاعتراف وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. كما سيحدد المعيار مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح المتعلقة بطبيعة، ومدى وتوقيت الإيرادات وكذلك عدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية المتعلقة بها مع العملاء. لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار تغيير في السياسات المحاسبية للشركة ولم يكن له تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2018 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية للشركة. لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتعديلات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وسوف يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - التأجير. إن المعيار الجديد لا يغير بشكل جوهري المحاسبة للتأجير للمؤجرين ويتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) مع استثناءات محدودة على الموجودات ذات القيمة المنخفضة والإيجارات قصيرة المدى. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، سيعترف المستأجر بالتزام بسداد دفعات الإيجار وإعترافه بالموجودات والتي تمثل الحق في استخدام الأصل نفسه خلال فترة الإيجار. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام إما طريقة الأثر الرجعي الكامل أو طريقة الأثر الرجعي المعدل. فيما عدا ذلك فإن المحاسبة عن التأجير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) لم تتغير في معظمها عن معيار المحاسبة الدولي (17). إن الشركة في طور تحديد الأثر على بياناتها المالية الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي طرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري اعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن ذلك التعديل لا يتوقع أن يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

ب - تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى الشركة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف الشركة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- كان محتفظ به بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، أو
- كان لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.

تصنف الشركة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

جـ - الأدوات المالية:

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد والنقد المعادل، ودائع لأجل، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والدائنين.

أ) الموجودات المالية

السياسة المحاسبية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2018

طبقت الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 مع تطبيق مبدئي في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تغير جوهري عن معيار المحاسبة الدولي (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس". يؤدي المعيار الجديد إلى تغيرات جوهرية في محاسبة الموجودات المالية ولبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

1) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات الشركة و كذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة الشركة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الشركة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال "البيع" وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين:

(أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الشركة ، أو

(ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية.

عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المتاحة للبيع، المحتفظ بها حتى الاستحقاق، القروض والمدينين) بما يلي:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

إن النقد والنقد المعادل، والودائع لأجل، والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- ودائع لأجل

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر

تقوم الشركة بقياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بأداة الدين ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق هدفه عن طريق الحصول على تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- اجتياز الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار معايير سداد المبلغ الأصلي وفوائده.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر. عند إلغاء الاعتراف، فإن الأرباح أو الخسائر التي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يعاد تبويبها من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

تصنف الشركة الاستثمارات في سندات غير المسعرة كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وإدخالها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند التحقق المبدئي، يجوز للشركة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض"، ولا يحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد الشركة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الشركة الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يجوز للشركة عند الاعتراف المبدئي أن تصنف موجودات مالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يلغي أو يحد بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر البيع و الناتجة من الاستبعاد ، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

2) انخفاض قيمة الموجودات المالية

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلى تغيرات جذرية في محاسبة الشركة لخسائر إنخفاض القيمة للموجودات المالية عن طريق تبديل طريقة الخسائر المحققة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) بطريقة الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) من الشركة تسجيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، ثم يخصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت الشركة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم الشركة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان وتقوم بتقييم إنخفاض القيمة على أساس مجمع. أنشأت الشركة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تطبق الشركة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد الشركة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ الشركة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق الشركة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولي مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر، أما بالنسبة لأدوات الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر فيتم الاعتراف بالمخصص في بيان الأرباح أو الخسائر ويتم الإعتراف بها في بيان الدخل الشامل الأخر.

تتكون أدوات الدين للشركة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من السندات غير المسعرة المصنفة في أعلى فئة استثمار (جيدة جداً أو جيدة) من قبل وكالة تصنيف. لذلك، فإنها تعتبر استثمارات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. وتنص سياسة الشركة على قياس خسائر الائتمان المتوقعة على تلك الاستثمارات كل 12 شهراً. ومع ذلك، عندما يكون هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، فإن المخصص يجب أن يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى أعمار الإئتمان. تستخدم الشركة التصنيفات من وكالات التصنيف لتحديد ما إذا كانت أداة الدين قد زادت بشكل كبير من حيث مخاطر الائتمان وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

3) المرحلة الانتقالية

تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما هو موضح أدناه:

أ) لم يتم تعديل أرقام المقارنة. تم إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في الأرباح المرحلة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 لا تعكس بشكل عام متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وبالتالي فإن المعلومات المدرجة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لا تمثل معلومات مقارنة من حيث متطلبات هذا المعيار.

ب) تم إجراء التقييمات التالية على أساس الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ التطبيق المبدئي.

- تحديد نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية.
- تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية المتاحة للبيع إلى أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إن أثر هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في 1 يناير 2018 هو نقص الأرباح المرحلة بمبلغ 4,538 دينار كويتي ونقص في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة بمبلغ 40,782 دينار كويتي، على النحو التالي:

	الأرباح المرحلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة
رصيد الاقفال تحت معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (31 ديسمبر 2017)	1,447,045	48
أثر إعادة التصنيف وإعادة القياس		
أدوات الدين – من متاحة للبيع إلى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	(45,320)
أثر الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على أدوات الدين المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(4,538)	4,538
الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تاريخ التطبيق المبدئي في (1 يناير 2018)	1,442,507	(40,734)

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية (9)

يوضح الجدول التالي التسوية بين فئات القياس الأولية والقيمة الدفترية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) وفئات القياس الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للموجودات والمطلوبات المالية للشركة كما في 1 يناير 2018:

	التصنيف الأولي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)	القيمة الدفترية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)	القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)
الموجودات المالية				
نقد ونقد معادل	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	3,212,636	**3,212,636**
وديعة الأجل	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	50,000	**50,000**
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	173,692	**173,692**
أدوات ملكية متاحة للبيع	موجودات مالية متاحة للبيع - بالقيمة العادلة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,556	**1,556**
أدوات دين متاحة للبيع	موجودات مالية متاحة للبيع - بالتكلفة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	9,644,307	**9,598,987**
مجموع الموجودات المالية			13,082,191	**13,036,871**
المطلوبات المالية				
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	117,974	**117,974**
مجموع المطلوبات المالية			117,974	**117,974**

السياسات المحاسبية المطبقة حتى تاريخ البيانات المالية في 31 ديسمبر 2017

قررت الشركة عدم تعديل أرقام المقارنة، وبناء عليه تمثل أرقام المقارنة المعروضة السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة في السنوات السابقة.

التصنيف:

حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017 ، قامت الشركة بتصنيف الموجودات المالية حسب الفئات التالية:

أ) قروض وذمم مدينة – إن السياسة المحاسبية كما هي مذكورة أعلاة في بند أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

ب) الموجودات المالية المتاحة للبيع - إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما قد تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى.

إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض من شراء هذه الاستثمارات وتحدد من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي لها.

القياس اللاحق:

لم يتغير القياس عند الاعتراف المبدئي بسبب تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). لاحقا للإعتراف المبدئي، يتم إدراج القروض والمدينين بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إدراج الموجودات المالية المتاحة للبيع لاحقا بالقيمة العادلة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة كما يلي:

أ) للموجودات المالية المتاحة للبيع والمتمثلة في أوراق مالية بعملات أجنبية فإن فروق تحويل العملات الأجنبية والمتعلقة بالتغير في التكلفة المطفأة للأوراق المالية يتم الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر، ويتم الاعتراف بالتغيرات الأخرى في القيمة الدفترية في بيان الدخل الشامل الآخر.

ب) بالنسبة للأوراق المالية وغير المالية والمصنفة كمتاحة للبيع – في بيان الدخل الشامل الآخر.

عند بيع الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن التغيرات التراكمية في القيمة العادلة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

يتضمن الإيضاح رقم (19) تفاصيل قياس القيمة العادلة للموجودات المالية.

الانخفاض في القيمة:

تقوم الشركة في نهاية كل فترة مالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة أدوات الملكية والمصنفة كمتاحة للبيع، فإن أي انخفاض جوهري أو مطول في القيمة العادلة للأداة المالية بحيث يصبح أقل من تكلفته الأصلية يؤخذ في الاعتبار كمؤشر عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. يتم تقييم الانخفاض الجوهري مقابل التكلفة الأصلية للأداة المالية ، ويتم تحديد الانخفاض المطول على أساس الفترة التي انخفضت فيها القيمة العادلة عن التكلفة الأصلية. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية – الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسائر الانخفاض في القيمة لهذه الموجودات المالية والتي سبق الاعتراف بها في بيان الأرباح أو الخسائر– تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر لأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لأوراق الدين، يتضمن دليل وجود انخفاض في القيمة صعوبات مالية للمصدّر أو الطرف المقابل، مخالفة شروط العقد كالتأخير أو التقصير في سداد الفوائد والمبلغ الأصلي. وعليه ، أصبح من المحتمل تعرض المقترض للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي أو عدم وجود سوق نشط للأصل المالي. إن مبلغ المخصص هو الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. بينما يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة لاستثمار أدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع من خلال بيان الأرباح أو الخسائر عند وجود أدلة موضوعية على أن أسباب الزيادة في القيمة العادلة لتلك الموجودات المالية ترتبط بأحداث لاحقة لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها مسبقا.

ب) المطلوبات المالية

تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها إلى حد كبير كما كانت وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الإئتمان للشركة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تعرض تلك التغيرات في الدخل الشامل الآخر دون إعادة تصنيف لاحق لبيان الأرباح أو الخسائر.

- الدائنون

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر.

جـ) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د. الممتلكات والمعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة. عند بيع أوإنهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الانتاج أو الاستخدام الاداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض حسب السياسة المحاسبية للشركة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والمعدات عند إنجازها واعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له.

يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

فئة الموجودات	سنوات
أثاث ومفروشات ومعدات	5
أجهزة حاسب آلي	5
سيارات	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

هـ - إنخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

و - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ز - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ح - تحقق الإيراد:
يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيراد على أنه "الدخل الناتج من أنشطة المنشأة الاعتيادية" ويتم إنشاء نموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.

فيما يلي خطوات النموذج الخمس :

- الخطوة الأولي: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع الشركة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي الشركة بالتزام الأداء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) من الشركات مراعاة الأراء ، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

قبل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، كانت الشركة تعترف بالإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق عند بيع البضاعة أو تأدية الخدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة. كما تقوم الشركة بالاعتراف بالإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ، يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم الشركة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم الشركة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء
- أداء الشركة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه
- أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة، و للشركة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ الشركة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للشركة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم الشركة بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

إن مصادر إيرادات الشركة من الأنشطة التالية:

- إيرادات العمولات
يتم الإعتراف بعمولة الوساطة في وقت معين عند تقديم الخدمة.

- أرباح بيع استثمارات
تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمارات في تاريخ البيع، ويتم الإعتراف بها في تاريخ البيع.

- إيرادات الفوائد
تحتسب إيرادات الفوائد باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية.

- الإيرادات والمصاريف الأخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

عند تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، حددت الشركة أنه لم ينتج أثر جوهري على بياناتها المالية.

ط - المخصصات:
يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة إلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم المحول إلى حساب الإحتياطي إجباري.

ك - حصة الزكاة:
يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما.

ل - العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر. بينما يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من البنود النقدية كأدوات الدين المالية والمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر.

م - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ن - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة:
إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات

والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح رقم 2، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيراد:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 حـ) يتطلب أراء هامة.

2- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3- تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر الشركة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال الشركة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع الشركة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2-ج).

التقديرات والافتراضات:
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة:
تقوم الشركة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أوالأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك
تراجع الشركة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (2 ج). يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

4- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع فى معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

3 - نقد ونقد معادل

	2018	2017
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**612,993**	2,358,027
ودائع قصيرة الأجل (أ)	**1,870,000**	854,609
	2,482,993	3,212,636
نقد ونقد معادل	**2,482,993**	3,212,636
ناقصاً: نقد لدى البنك مقيد (ب)	**(598,967)**	(423,556)
نقد ونقد معادل في بيان التدفقات النقدية	**1,884,026**	2,789,080

(أ) يتراوح معدل الفائدة الفعلي على الودائع قصيرة الأجل من 2.5% إلى 2.75% سنوياً وتستحق تلك الودائع خلال ثلاثة أشهر (31 ديسمبر 2017: تتراوح من 1.5% إلى 1.625% سنوياً).

(ب) إن النقد لدى البنك المقيد يتمثل في حساب بنكي يتم إدارته من قبل الشركة الكويتية للمقاصة وذلك لضمان عمليات الوساطة على الأسهم المالية المدرجة وغير المدرجة في بورصة الكويت.

4 - ودائع لأجل

إن الودائع لأجل مودعة لدى بنوك محلية وهي لأكثر من ثلاثة أشهر. إن معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل 2.375% سنوياً (31 ديسمبر 2017: من 1.875% إلى 2.375% سنوياً).

تتضمن الودائع لأجل وديعة بمبلغ 50,000 دينار كويتي مرهونة مقابل خطاب ضمان مصدر لصالح بورصة الكويت (إيضاح 17).

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2018	2017
مدينون تجاريون (أ)	**86,730**	54,246
فوائد مستحقة	**70,477**	79,422
مصاريف مدفوعة مقدماً	**32,619**	35,435
تأمينات مستردة	**5,956**	4,541
ذمم موظفين	**2,502**	48
	198,284	173,692

(أ) إن أرصدة المدينين التجاريين لا تحمل فائدة، ويتم تسويتها عادة خلال 90 يوم. إن تحليل أعمار أرصدة المدينين كما يلي:

	لم يتأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
	1 - 30 يوم	31 - 90 يوم	المجموع
2018	**73,393**	**13,337**	**86,730**
2017	40,959	13,287	54,246

يتمثل المدينون التجاريون في إيرادات عمولات مستحقة من شركات المقاصة وذلك لحساب عمليات الوساطة المقدمة من قبل الشركة إلى عملائها الذين ليس لهم أية سابقة في عدم السداد. لاحقاً لتاريخ البيانات المالية، قامت الشركة بتحصيل مبلغ 73,388 دينار كويتي من أرصدة المدينون التجاريون القائمة.

6 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2018	2017
أدوات دين غير مسعرة	**10,497,752**	-
	10,497,752	-

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تتضمن سندات تحمل معدلات فوائد ثابتة ومتغيرة تبلغ 4.75% إلى 5.75% وتستحق خلال فترة 4 إلى 6 سنة.

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، قررت الشركة إعادة التبويب إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لكل من:
- أسهم ملكية بمبلغ 1,556 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 7).
- أدوات دين بمبلغ 9,644,307 دينار كويتي من موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 7).

بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 1,636 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018.

7 - موجودات مالية متاحة للبيع

	2018	2017
أسهم ملكية – مسعرة	-	1,556
محفظة سندات مدارة - غير مسعرة (أ)	-	9,644,307
	-	9,645,863

في 1 يناير 2018، ونتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، قررت الشركة إعادة تبويب:

- أسهم ملكية بمبلغ 1,556 دينار كويتي إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 6).
- أدوات دين بمبلغ 9,644,307 دينار كويتي إلى موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 6).

(أ) إن أدوات دين المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع تحمل معدل فائدة سنوي يتراوح من 4.75% إلى 6.50% وتستحق خلال فترة من 8 إلى 9 سنوات.

(ب) كما في 31 ديسمبر 2017 لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة للسندات الغير مسعرة نظراً لعدم توافر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية، وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة.

8 - ممتلكات ومعدات

	أثاث ومفروشات ومعدات	أجهزة حاسب آلي	سيارات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
التكلفة :					
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	405,464	294,035	29,995	15,176	744,670
تحويلات	-	8,412	-	(8,412)	-
إضافات	-	3,010	15,750	-	18,760
استبعادات	(720)	(2,625)	(29,995)	-	(33,340)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	**404,744**	**302,832**	**15,750**	**6,764**	**730,090**
الاستهلاك المتراكم :					
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	393,689	259,916	24,382	-	677,987
المحمل خلال السنة (إيضاح 14)	5,001	13,530	3,124	-	21,655
متعلق بالاستبعادات	(720)	(2,625)	(24,881)	-	(28,226)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	**397,970**	**270,821**	**2,625**	**-**	**671,416**
صافي القيمة الدفترية :					
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	**6,774**	**32,011**	**13,125**	**6,764**	**58,674**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	11,775	34,119	5,613	15,176	66,683

9 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2018	2017
دائنون	**10,384**	16,856
مصاريف مستحقة	**3,372**	3,320
إجازات موظفين مستحقة	**47,066**	48,706
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	**-**	27,500
زكاة مستحقة	**4,348**	11,496
المستحق لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي	**3,066**	9,595
مخصص أخطاء صفقات بورصة الكويت	**-**	501
	68,236	117,974

10 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2018	2017
الرصيد في بداية السنة	**240,837**	160,021
المحمل خلال السنة	**71,928**	94,964
مخصص لم يعد له ضرورة	**(3,299)**	(3,256)
المدفوع خلال السنة	**(7,352)**	(10,892)
الرصيد في نهاية السنة	**302,114**	240,837

11 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 103,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية (31 ديسمبر 2017: 100,000,000 سهم).

12 - احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي إجباري، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يزيد رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال .إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

13 - احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. في 2007، قررت الجمعية العامة السنوية للمساهمين إيقاف التحويل إلى حساب الاحتياطي الاختياري.

14 - مصاريف عمومية وإدارية

	2018	2017
تكاليف الموظفين	**609,330**	646,696
عمولات مدفوعة للوسطاء	**32,320**	28,417
استهلاك (إيضاح 8)	**21,655**	31,448
إيجارات مكاتب	**59,115**	58,500
رسوم تسجيل	**11,010**	10,820
اشتراكات	**52,775**	55,879
أتعاب مهنية وقانونية	**20,700**	26,000
مصاريف أخرى	**67,456**	69,756
	874,361	927,516

15 - إيرادات أخرى

	2018	2017
مخصص أخطاء صفقات بورصة الكويت لم يعد له ضرورة	**501**	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة	**3,299**	3,256
ربح من بيع ممتلكات ومعدات	**108**	-
إيرادات متنوعة	**6,878**	3,987
	10,786	7,243

16- أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت الشركة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين الرئيسيين وأفراد الإدارة العليا. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة والمتضمنة في البيانات المالية هي كما يلي:

	أفراد الإدارة العليا	الشركة الأم	2018	2017
(i) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي :				
نقد ونقد معادل	-	**2,482,993**	**2,482,993**	3,212,636
ودائع لأجل	-	**50,938**	**50,938**	50,000
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**57**	**3,932**	**3,989**	1,678
(ii) المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر :				
صافي إيرادات العمولات	**1,834**	**1,625**	**3,459**	14,409
إيرادات فوائد	-	**33,477**	**33,477**	6,352

(iii) مزايا أفراد الادارة العليا:

	2018	2017
مزايا قصيرة الأجل	**98,417**	85,091
مزايا طويلة الأجل	**36,108**	28,093
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 21)	**-**	27,500

17 - التزامات محتملة

لدى الشركة خطاب ضمان قائم مصدر لصالح بورصة الكويت بمبلغ 50,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 50,000 دينار كويتي) (إيضاح 4).

18 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم الشركة حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح الشركة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض:

2018

	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	الأرصدة كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أوالخسائر (دينار كويتي)
سندات بالدينار الكويتي	**± 0.5%**	**1,000,000**	**5,000**
الاجمالي			**5,000**

2017

	الزيادة (النقص) في معدل الفائدة	الأرصدة كما في 31 ديسمبر (دينار كويتي)	الأثر على بيان الأرباح أوالخسائر (دينار كويتي)
سندات بالدينار الكويتي	± 0.5%	5,692,500	28,463
الاجمالي			28,463

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد والنقد المعادل والودائع لأجل والمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد والنقد المعادل وللودائع لأجل وللمدينين والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

نقد لدى البنوك وودائع لأجل وأدوات دين

إن النقد لدى البنوك والودائع لأجل الخاصة بالشركة والتي تقاس بالتكلفة المطفأة تعتبر منخفة المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. كما أن النقد والودائع البنكية قصيرة الأجل والثابتة للشركة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري الشركة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن أدوات الدين (السندات) الخاصة بالشركة والتي تقاس بالقيمة العادل من خلال الدخل الشامل الأخر تعتبر منخفة المخاطر للسندات المسعرة أوالصادرة عن جهات ذات تصنيف إئتماني عالي الجودة (درجة الاستثمار). بناءً على تقييم الإدارة خسائر الإئتمان المتوقعة الناتجة مع تلك الأدوات المالية مذكورة في إيضاح (2 ج)

جـ - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للشركة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية.

وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يوجد لدى الشركة حالياً تعرض جوهري لهذا المخاطر.

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم قدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للشركة من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية هو كما يلي :

	2018		
	من 1 شهر إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	المجموع
المطلوبات المالية			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**13,756**	**54,480**	**68,236**

	2017		
	من 1 شهر إلى 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	المجموع
المطلوبات المالية			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	59,195	58,779	117,974

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. لا تتعرض الشركة حاليا لهذه الخاطر.

19 – قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:
- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:
المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2018:	المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	10,497,752	10,497,752

2017 :	المستوى الأول	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية متاحة للبيع	1,556	-	1,556

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، تحدد الشركة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

20 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للشركة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

21 - الجمعية العمومية والتوزيعات المقترحة وأسهم المنحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 6 فبراير 2019 بعدم توزيع أرباح نقدية واسهم منحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي عقدت بتاريخ 4 أبريل 2018 على توزيع أرباح نقدية بواقع 2 فلس للسهم بإجمالي مبلغ 200,000 دينار كويتي وتوزيع أسهم منحة بواقع 3 أسهم لكل 100 سهم بإجمالي 3,000,000 سهم، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 27,500 دينار كويتي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وافقت الجمعية العمومية الغير العادية للمساهمين التي عقدت بتاريخ 4 أبريل 2018 على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 100,000,000 سهم إلى 103,000,000 سهم، وتم التأشير عليه بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 22 أبريل 2018 تحت رقم 38920.